

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 20 يوليو 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5772)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - مركز تجاري عالمي محوري .....

### الإمارات اليوم

03 - تطورات مهمة في سوق العمل .....

### تقارير وتحليلات

04 - «البنجاجون»: هزيمة «داعش» تستغرق من 10 إلى 20 عاماً.. قراءة في الدوافع .....

05 - نيويورك تايمز: سوريا تتفكك بشكل متزايد داخل بوتقة الحرب .....

06 - الغموض ما بعد الاتفاق النووي: ماذا سيفعل خامنئي؟ .....

### شؤون اقتصادية

07 - أكثر من نصف الألمان يعتقدون أن صفقة اليونان المزمعة سيئة .....

### من إصدارات المركز

08 - فرنسا والخليج العربي .....



## مركز تجاري عالمي محوري

البيانات التي صدرت عن المركز الوطني للإحصاء، مؤخراً، بشأن التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع دول «منظمة المؤتمر الإسلامي» تنطوي على الكثير من الدلالات الإيجابية المهمة، ليس بالنسبة إلى أهمية دولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها شريكاً تجارياً لدول «منظمة المؤتمر الإسلامي» فقط، ولكن كذلك بالنسبة إلى دورها المتصاعد على خريطة التجارة العالمية، وبالنسبة إلى موقعها المتميز بين القوى الاقتصادية المحورية على مستوى العالم.

والدلالة الأولى في هذا الإطار هي أن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعدُّ شريكاً تجارياً محورياً لدول «منظمة المؤتمر الإسلامي»، والقيمة الكبيرة لتبادلها التجاري مع دول المنظمة تؤكد ذلك؛ إذ تشير البيانات إلى أن قيمة التجارة غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع هذه الدول بلغت نحو 305.8 مليار درهم (83.3 مليار دولار) عام 2014، وفوق أن هذه القيمة تمثل نسبة كبيرة من التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ما يؤكد أهمية دول المنظمة بصفتها شريكاً تجارياً لها؛ فإنها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي التجارة الخارجية لدول المنظمة أيضاً؛ ما يعبر عن موقع دولة الإمارات العربية المتحدة المتميز بصفتها مقصداً لصادرات هذه الدول ومصدراً لوارداتها.

وتنبع الدلالة الثانية ممّا حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من فائض تجاري غير نفطي مع دول المنظمة بلغ نحو 83.5 مليار درهم (22.7 مليار دولار) عام 2014؛ ما يدل على أن الاقتصاد الإماراتي يتمتع بقدرات تنافسية كبيرة في تعامله التجاري مع اقتصادات دول المنظمة، وأن منتجاته قادرة على دخول أسواق تلك الدول والمنافسة فيها. وتزداد أهمية هذه النقطة إذا أُخذ في الاعتبار أن الفائض المذكور يتركز في جانب التجارة غير النفطية بين الجانبين؛ الأمر الذي يمكن استخدامه مؤشراً إلى نضج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية الإماراتية، وقدرتها على تصدير منتجاتها والحصول على حصة مهمة من أسواق الدول المستهدفة، كأحد مؤشرات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالنسبة إلى الدلالة الثالثة في هذا الإطار، فهي أن هذه الإنجازات تعطي دليلاً جديداً على أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت تحويل اقتصادها الوطني إلى مركز تجاري عالمي مهم يرتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع دول العالم المختلفة، ولاسيما في ظل العدد الكبير لدول «منظمة المؤتمر الإسلامي»، البالغ 57 دولة موزعة على قارات العالم المختلفة، وهذا العدد يجعل من المنظمة ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد منظمة «الأمم المتحدة»، وذلك وفق الموقع الرسمي للمنظمة في شبكة الإنترنت.

وأخيراً، فإن الإنجازات المتتالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في مجال التجارة الخارجية، ترسّخ مكانتها المتصاعدة على خريطة التجارة العالمية، ولاسيما أن هذا التفوق التجاري الإماراتي تجاه دول «منظمة المؤتمر الإسلامي» يأتي متسقاً تماماً مع نتائج «مؤشر الثقة التجارية»، الخاص ببنك «إتش إس بي سي»، الذي وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في قمة الترتيب العالمي لعام 2014، وهو ما يدل على نجاحها في إيجاد الطريق الصحيح نحو توفير الشروط اللازمة لذلك؛ عبر امتلاك بنى تحتية وتكنولوجية قادرة على احتضان جميع الأنشطة الاقتصادية من دون استثناء، وكذلك تطوير أطر تشريعية وسياسات اقتصادية صديقة للأنشطة الاقتصادية بشكل عام، تنطوي على المرونة الكافية بما يلبي تطلعات المستثمرين، ويسمح لهم بدخول أسواقها والخروج منها بسهولة ويسر، بما لا يضر بالجدوى الاقتصادية لأعمالهم، وهذا بالإضافة إلى الانفتاح الفعّال على العالم الخارجي، والاحتفاظ بعلاقات دولية متينة ومتنوعة، بما يضمن تمكين المنتجات الوطنية من الوصول إلى أكبر عدد من الأسواق الخارجية.

## تطورات مهمة في سوق العمل

يسلط استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة «بيت.كوم» بالتعاون مع مؤسسة «يوغوف» مؤخراً، الضوء على الكثير من القضايا المتعلقة بأوضاع التوظيف، ولاسيما بالنسبة إلى الخريجين الجدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد ركز الاستبيان الضوء على قضيتين وثيقتي الصلة بالتحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. والاستطلاع الذي أجري بغرض التعرف على وجهة نظر الخريجين الجدد في أوضاع التعليم والتوظيف في المنطقة، أوضح أن معظم هؤلاء الخريجين في دولة الإمارات العربية المتحدة راضون عن مستوى جودة التعليم وأنها تؤهلهم لسوق العمل، وفي الوقت نفسه كشف الاستطلاع أيضاً عن مشاعر قلق لدى المستطلعة آراؤهم حيال إمكانية حصولهم على الوظائف بعد التخرج.

وتفصيلاً، عبّر معظم الخريجين (بنسبة 74%) عن رضاهم عن جودة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقال نحو 60% منهم، إن مستوى التعليم الذي حصلوا عليه يؤهلهم لدخول سوق العمل. هذا الشعور الإيجابي يعدّ ثمرة لما وفرته دولة الإمارات العربية المتحدة من إمكانيات وقامت به من جهود للارتقاء بجودة التعليم وفق أطر ومعايير عالمية، وبما يتوافق مع احتياجات المجتمع التنموية، فالتعليم يحتل أولوية في الاستراتيجية التنموية المستدامة الوطنية، وهناك الكثير من المؤشرات التي تكشف الأولوية التي يحظى بها هذا القطاع، ويعتبر تخصيص النسبة الكبرى من الميزانية العامة للاتحاد للتعليم من أبرز هذه المؤشرات، فقد كان نصيب التعليم في الدولة لعام 2015 من الموازنة العامة لها البالغة 49.1 مليار درهم، أكثر من 9 مليارات درهم بنسبة 21%، يتم توجيهها لتحسين البنية التحتية من مدارس ومرافق تعليمية مجهزة بأحدث تقنيات التعليم والمناهج التعليمية المتطورة، وتحسين أداء الطاقم التدريسي عبر البرامج التدريبية، وذلك ضمن خطط الوصول إلى تعليم قادر على منافسة مثيله في الدول المتقدمة، وإعداد قاعدة بشرية من الكفاءات الوظيفية المواطنة، المؤهلة بمهارات القرن الحادي والعشرين. وفيما يخص المستقبل الوظيفي، رأى معظم الخريجين أن إيجاد فرص العمل هو التحدي الأكبر الذي يمكن أن يواجهوه، ويأتي هذا على الرغم مما تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة من بيئة جاذبة للعمل، حيث سجلت فرص العمل فيها نمواً بلغ 13%، حسب مؤشر «مونستر» للتوظيف في الشرق الأوسط، وهو معدل يعد ضمن الأعلى نمواً مقارنة ببقية الدول التي رصدها المؤشر، إذ يشكل النمو الاقتصادي، علاوة على بيئة العمل الآمنة الناجمة عن التشريعات والإجراءات التي تحمي الموظف والعامل، والأمن والاستقرار والانفتاح الثقافي، التي تعيشها الإمارات، عاملاً محفزاً على استقطاب العمالة، وأن تجعل من سوق العمل المحلية محط اهتمام الباحثين عن العمل من مختلف الجنسيات: عربية أو أجنبية.

وفي إشارة إلى ازدياد وعي الشباب تجاه أهمية اطلاعهم على احتياجات سوق العمل لضمان مستقبلهم الوظيفي وحصولهم على العمل الذي يتناسب مع مؤهلاتهم، أشار معظم المستطلعة آراؤهم في الاستبيان إلى أنهم لدى اختيارهم التخصص التعليمي وضعوا في الاعتبار مسألة توافر فرص العمل في التخصص الذي اختاروه، وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي على العلاقة بين مخرجات منظومة التعليم من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، والتي ظلت بمنزلة التحدي الصعب خلال السنوات الماضية، ويأتي هذا الأمر بطبيعة الحال كثمرة للجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل مستمر لتوعية الطلاب بطبيعة الخبرات والمهارات الأكثر طلباً في سوق العمل.

## «البنّاجون»: هزيمة «داعش» تستغرق من 10 إلى 20 عاماً.. قراءة في الدوافع

تأكيدات الإدارة الأمريكية، وآخرها تصريحات رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، الجنرال راي أوديرنو، يوم السبت الماضي، أن هزيمة تنظيم «داعش» تستغرق بين 10 و20 عاماً، دفعت محلّين إلى البحث في دوافع هذه التأكيدات وأسبابها؛ وبخاصة في ظل تفاقم تهديدات الأخير للمنطقة، وللعديد من بلدان العالم وللولايات المتحدة الأمريكية.

عدد القوات من 570 ألفاً إلى 490 ألفاً حالياً، وتشير توقعات «البنّاجون» إلى أن ثمة تراجعاً أوروبياً في الالتزام تجاه أفغانستان، وعدم العودة إلى العراق، في وقت أشار إلى وجود ثلاثة أولوية في شرق أوروبا؛ بسبب المخاوف من دعم روسيا للمتمرّدين في أوكرانيا، وهناك



وبحسب محلّين، فإن أول من أطلق هذه التأكيدات كان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، منذ الأيام الأولى بعد سقوط الموصل بيد «داعش» في يونيو من العام الماضي، حين أكد «أن الحرب على التنظيم ستستمر سنوات»، وبعدها توالى تصريحات المسؤولين الأمريكيين

بأن الحرب ستستمر لفترة طويلة، وهي تأكيدات أثارت كثيراً من الجدل بين المحللين، وتساؤلاتهم التي تركزت فيما يلي: على أي أساس استراتيجي تم بناء الرؤية الأمريكية بأن الحرب ستطول مع «داعش» لعقود من الزمن؟ وهل بات «داعش» من القوة والعدد والإعداد والتكنولوجيا والتسليح والأجهزة الاستخباراتية، بمكان ما يصعب على التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم نحو 60 دولة، من هزيمته إلا بعد عقود من الزمن؟

وبحسب محلّين، فإن أبرز دوافع تكهن الإدارة الأمريكية بأن الحرب ضد «داعش» ستطول تنطلق من جملة عوامل موضوعية كما يلي: أولاً، تشير معظم الدلائل إلى أن الأساس الذي بنى الرئيس أوباما استراتيجيته عليه في الشرق الأوسط هو عدم إيلائه المنطقة قدراً مماثلاً للاهتمام الذي حظيت به من الإدارات الأمريكية السابقة، إذ إنه وفقاً لتصريحات المسؤولين الأمريكيين، فقد أعطت إدارة أوباما أولوية اهتمامها للنفوذ الأمريكي ومصالحها في كل من آسيا وإفريقيا؛ لهذا فإن مواجهة تهديدات «داعش» تُعدُّ من مسؤولية دول المنطقة بصورة أساسية، وليس من مسؤولية الإدارة الأمريكية المباشرة. ثانياً، بحسب تصريح الجنرال راي أوديرنو، رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، أول من أمس، فإن الجيش الأمريكي يتولى مهمات أكثر بكثير مما كانت متوقعة عندما بدأ خفض عدد قواته قبل سنوات عدّة، وإنه سيكون من الصعب الاستمرار في تنفيذ التزاماته على المدى البعيد مع انكماش أعداد جنوده، ولاسيّما بموجب القرار السابق بخفض

ثلاثة أولوية أخرى في أفغانستان، ولواء في العراق، ولواء بالتناوب في كوريا الجنوبية، مع انعدام الأمن في شرق أوروبا، ومحاربة تنظيم «داعش» في العراق وسوريا؛ ما سيفضي إلى مشكلات طويلة الأجل. فضلاً عن أن «البنّاجون» يسعى إلى استيعاب خفض متوقع للإنفاق بنحو تريليون دولار خلال 10 سنوات، في إطار قانون ضبط الميزانية الصادر عام 2011. ثالثاً، بموجب توجهات الرئيس أوباما إلى عدم الزجّ بالقوات في أي عمليات عسكرية برية في المنطقة، منذ انسحابها من العراق، فإن قراره في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد «داعش» اقتصر على تنفيذ غارات جوية فقط، وهي الغارات التي وصفها السيناتور الأمريكي جون ماكين مؤخراً بأن 75% من الطائرات الحربية الأمريكية التي تنفذ عملياتها ضد «داعش» تعود إلى قواعدها من دون أن تلقي قذيفة واحدة، فيما يعزو مسؤولون أمريكيون هذا الأمر إلى دوافع إنسانية من الخشية لتعرّض مدنيين للخطر، في وقت وصف نائب رئيس الجمهورية العراقي، إياد علاوي، حديثاً الغارات الأمريكية ضد «داعش» منذ نحو سنة، بأنها لم ولن تجدي شيئاً.

رابعاً، تدرك واشنطن أن الجيش العراقي الحالي وقياداته العليا والميدانية، تشكل من ميليشيات شيعية تابعة لأحزاب شيعية نافذة في العراق، فيما يمسك بالملف الأمني برمته إيران، التي ترى أن ما يبرر وجودها الميداني في العراق من خلال الميليشيات الشيعية التابعة لها وتعاضم مصالح نفوذها مرتبط بمكافحة «داعش»، وهو ما يرجح إطالة الحرب ضد الأخير في ظل هذا الواقع.

## «نيويورك تايمز»: سوريا تتفكك بشكل متزايد داخل بوتقة الحرب

أعدت آن بارنارد تقريراً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، قالت فيه إن سوريا تتداعى على نحو يصعب إصلاحه مع قيام الجماعات المتحاربة بتقسيمها إلى إقطاعيات فعلية. ففي الداخل، تعجز كل جماعة عن حشد قدر كاف من الأراضي أو الشعبية؛ لتحقيق النصر في حرب متعددة الجبهات، أو حتى للتفاوض وفرض سلام في نهاية المطاف. وفي الخارج، تستغل القوى الإقليمية والعالمية البلاد لشن حرب بالوكالة لخدمة مصالحها الخاصة، ولكن كل هذه القوى تفتقر إلى النفوذ أو الإرادة اللازمة لتوحيد سوريا من جديد.

قد تفتح الطريق أمام محادثات جادة وتعاون جديد بشأن الحرب السورية.

وفي الوقت نفسه، يركز حزب الله على الحفاظ على مصالحه بغض النظر عن مصير الأسد، حيث يستولي مقاتلوه على مناطق متزايدة قرب الحدود اللبنانية، ويتولون دفة القيادة في أهم المعارك بالنسبة إليهم وإلى رعاتهم في إيران، بدلاً من الاعتماد على قوات الأسد. وتنقسم قوات الجيش السوري بين محاولات الاحتفاظ بالسيطرة على البلاد بأكملها والانسحاب السريع بشكل مفاجئ من المناطق الواقعة خارج نطاق المعازل الرئيسية للحكومة.

ويشير التقرير إلى أنه لا توجد علامات على أن أقوى بلدان العالم تمارس ما يكفي من النفوذ للسيطرة على الأحداث على الأرض، فقد فعلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الكثير لتقسيم جماعات المعارضة التي تدعمها بدرجات متفاوتة، بدلاً من توحيدها. وفي المقابل يمتلك الرئيس الأسد حلفاء موثقاً بهم، لكن مساعدتهم له لا ترقى إلى المستوى اللازم لتحقيق النصر؛ فلم تتخذ روسيا أي خطوة نحو استئناف محادثات السلام وتشعر بقلق متزايد بشأن مكاسب «داعش». وحتى إيران، وهي الحليف الأقرب إلى الحكومة السورية وأكثر القوى الخارجية تدخلاً في الحرب السورية، لا تتمتع بنفوذ كاف لتوجيه الصراع على الرغم من الثقة الجديدة التي اكتسبتها نتيجة الاتفاق النووي. وتشير التحركات الإيرانية الأخيرة على الأرض إلى انتقالها إلى ما يسميه المحللون في المنطقة «خطة إيران البديلة»، وهي حفظ الموارد للدفاع عن منطقة الساحل والحدود اللبنانية ودمشق.



ويشير التقرير إلى أنه في ظل أكبر عملية إعادة هيكلة تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين، بدأت بؤر النفوذ والهيمنة تتشكل داخل بوتقة الحرب برغم أن الحدود الرسمية «لا تزال قائمة من دون تغيير، إذ يوطد تنظيم داعش المتطرف حكمه للنصف الشرقي من سوريا، إلى جانب معاقله في العراق المجاور؛ وتفرض الذراع السورية لتنظيم القاعدة، جبهة النصرة وغيرها من الجماعات المتمردة، سيطرتها على مناطق في الشمال الغربي والجنوب. وفي شمال شرق البلاد، تستكشف الميليشيات الكردية إلى أين يمكنها توسيع مناطقها شبه المستقلة. ويسيطر «حزب الله» اللبناني،

المتحالف مع إيران والحكومة السورية، على المزيد من المناطق الواقعة على طول الحدود مع لبنان، وكان آخرها مدينة الزبداني التي انتزعتها من قبضة الثوار السوريين. ويركز الرئيس بشار الأسد على السيطرة أو استعادة السيطرة على المناطق النائية وعلى تحصين أكثر المعازل التي يمكن الدفاع عنها، والتي تمتد من دمشق إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، ما يعزز احتمالات أن تنسحب الحكومة السورية في النهاية إلى دويلة صغيرة هناك.

وقد نقلت الكاتبة عن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قوله في مقابلة أجريت معه يوم الثلاثاء الماضي، إن هذا الاحتمال يثير قلق أقوى حلفاء الحكومة السورية، روسيا، حول كيف قد تستغل الجماعات المتطرفة هذا الانهيار المفاجئ. وأوضح أوباما أن قلق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دفعه إلى الاتصال بالبيت الأبيض قبل بضعة أسابيع للحديث عن سوريا، وأشار أوباما إلى أن المخاوف الروسية

## الغموض ما بعد الاتفاق النووي: ماذا سيفعل خامنئي؟

أشار أليكس فاتنكا الباحث في «معهد الشرق الأوسط» في واشنطن، في مقال له في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» إلى أنه من الضروري، بعد التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، تركيز الانتباه نحو المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، الذي لا يمكن أن يكون مؤيداً لسياسة الاعتدال، في الوقت الذي يظل فيه متمسكاً بالنظريات القديمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.



فإنها ستواجه خطر الانهيار من الداخل». وقد دعم خامنئي تقارب روحاني مع العالم واحتفظ بذلك بداخله حتى توقيع الاتفاق بعد عشرين شهراً لاحقة.

وبالنظر إلى مكانته المحلية وسجله السياسي الحافل، فإن قدرة خامنئي على دعم التغيير في السياسة الإيرانية ليس لها حدود. وفي بعض القضايا المثيرة لقلق واشنطن هناك استحالة لتخيل تغيير واضح في تفكير خامنئي. وهناك ما يبرر حيرة الأمريكيين تجاه الإشارات الإيرانية الرسمية المختلطة، ففي العاشر من يوليو الحالي، وعندما كان المفاوضات يدقون تفاصيل الاتفاق النهائي في فيينا احتفلت إيران بـ«يوم القدس» للتضامن مع الفلسطينيين، وشهدت شوارعها لافتات «الموت لأمريكا» و«لتسقط أمريكا وإسرائيل»، ومثل هذا الهيجان الذي تحركه الدولة يدل على عدم قدرة إيران على التحرك نحو مسار الاعتدال في مسائل السياسات الإقليمية الرئيسية، كما أنه يثير تساؤلات حول قوة الإجماع في طهران على فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة.

وفي النهاية، يقول الكاتب: سيقول منتقدو الاتفاق النووي في واشنطن خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة إن نية إيران كانت دائماً فقط رفع العقوبات، لا تغيير عداها المتأصل تجاه الولايات المتحدة وحلفائها، وخامنئي وحده هو الذي يمكنه إثبات خطأ هؤلاء.

وأوضح الكاتب أن قلق الرأي العام الأمريكي لا يزال له ما يبرره بشأن البرنامج النووي الإيراني، برغم الاتفاق الأخير، فلا أحد في واشنطن يتوقع أن الاتفاق سيكون حلاً سريعاً لستة وثلاثين عاماً من الضغينة بين واشنطن وطهران، لكن استطلاعات الرأي تظهر أن غالبية الأمريكيين مازالوا يدعمون الدبلوماسية مع إيران، بدلاً من المواجهة العسكرية، لكنهم يؤكدون من ناحية أخرى، أنه على الجانب الأمريكي ألا يتوقع تغييراً كبيراً في السياسة الإيرانية.

ويقول الكاتب إنه لا توجد شخصية مؤثرة في طهران أكثر من خامنئي، الذي لا زال متمسكاً بالنظرة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تحمل توقيعها، وأصبحت العمود الفقري الأيديولوجي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومع ذلك، إذا كان هناك من شخص في طهران يمكنه توجيه السفينة في الاتجاه الاستراتيجي الجديد، فهو خامنئي نفسه. ويظهر التطور في تفكير خامنئي في السنوات الأخيرة غريزة البقاء على قيد الحياة السياسية، وهي الغريزة التي يمكن أن تستغلها الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال لا توجد هناك ضمانات ولكنها قد تكون مجرد فرصة واحدة. ففي مارس 2012، وقبل أقل من بضعة أسابيع على فرض مجموعة من أشد العقوبات على إيران، كان خامنئي رابط الجأش، وفي خطابه في رأس السنة الفارسية، طلب من الإيرانيين أن يكونوا أقوياء، وأوضح أن إيران ستبقى بمفردها، بعزل نفسها عن الاقتصاد العالمي، بدلاً من الاستسلام للمطالب الهادفة إلى لجم برنامجها النووي، ولكن شدة العقوبات لاحقاً سرعان ما دفعته، في غضون سنة، إلى الموافقة على ترشيح حسن روحاني، الشخصية المعتدلة التي تعهدت بإعادة إيران إلى الساحة الدولية، للانتخابات الرئاسية، ليس هذا فحسب، بل كانت الإشارة واضحة، عندما قال: «لقد حان الوقت لإيران للبحث عن طرق لإخراج نفسها من طائلة العقوبات الشديدة، أو

## أكثر من نصف الألمان يعتقدون أن صفقة اليونان المزمعة سيئة

27% إنهم يعتقدون أنه إيجابي إلى حد ما، وقالت صحيفة «فيلت إم زونتاج» إن الاستطلاع، الذي شمل 1380 ألمانياً، أظهر عدم وجود حماسة في أكبر اقتصاد بأوروبا، نتيجة تصويت البرلمان الألماني، الذي أجري يوم الجمعة الماضي، على برنامج الإنقاذ الذي تستعدُّ منطقة اليورو لتقديمه إلى اليونان، والذي قد يصل في مجمله إلى 86 مليار يورو (93 مليار دولار) على مدى ثلاث سنوات. وأظهر الاستطلاع أن 48% من الألمان يفضلون انسحاب اليونان من «منطقة اليورو».



أظهر استطلاع للرأي أن أكثر من نصف الألمان يعتقدون أن الصفقة المزمعة مع اليونان سيئة، وأن كثيرين يفضلون خروج أثينا من «منطقة اليورو» على إعطائها مساعدات. وفي الاستطلاع، الذي أجرته مؤسسة «يوجوف» ونشرته صحيفة «فيلت إم زونتاج» الألمانية، قال 56% ممن شملهم الاستطلاع إنهم يعتقدون أن الخطة المتعلقة بالاتفاق على إنقاذ اليونان سيئة، مع قول أكثر من الخمس قليلاً إنها سيئة جداً. ورأى 2% فقط أن الاتفاق إيجابي، في حين قال

## خسائر المصارف اليونانية بلغت 3 مليارات يورو بسبب الإغلاق



تكبّدت اليونان خسائر بنحو ثلاثة مليارات يورو؛ بسبب إغلاق مصارفها لمدة ثلاثة أسابيع، وفرض قيود على حركة الأموال، وهذا إلى جانب الخسائر التي تكبّدها القطاع السياحي

اليوناني. وكانت البنوك في اليونان قد أغلقت في التاسع والعشرين من يونيو الماضي على خلفية إقبال المواطنين بقوة على سحب ودائعهم من المصارف بعد الإعلان حينها لإجراء استفتاء شعبي على اتفاق مع المقرضين الدوليين. وأوضحت الحكومة أن قرار إغلاق البنوك اتخذ نتيجة لظروف استثنائية، والحاجة الملحة إلى حماية النظام المالي اليوناني والاقتصاد في اليونان بصفة عامة، نظراً إلى عدم وجود سيولة؛ بسبب رفض «البنك المركزي الأوروبي» تقديم سيولة إلى المصارف. ووفقاً لصحيفة «كاثيميريني» فإن الأسواق اليونانية، حتى ولو عاد عمل النظام الائتماني إلى طبيعته، ستستغرق وقتاً طويلاً لتعويض الأضرار التي لحقت بها خلال فترة إغلاق البنوك؛ فقطاع تجارة التجزئة في اليونان تكبّد وحده خسائر قُدّرت بنحو 600 مليون يورو، كما تضرّر قطاع الصادرات كثيراً، وقُدّرت خسائره بنحو 240 مليون يورو في هذه الفترة.

## مصر تخطّ لتنمية منطقة المثلث الذهبي

نشرت قناة «سي إن بي سي عربية» تقريراً تحدثت



فيه عن أنه بعد غياب طال عن أجندة التنمية المصرية، يعود الصعيد، وتحديدًا مثلثه الذهبي، إلى الواجهة من خلال وضع مخطّط لتنمية المنطقة المحصورة بين سفاجا والقصر وقنا،

التي تبلغ مساحتها التقديرية نحو سبعة آلاف كيلومتر مربع، وقال علي حمزة، رئيس جمعية مستثمري محافظة أسيوط (جنوب مصر) إن المخطط يتضمّن مشروعات مقترحة، منها مشروع استغلال خام الفوسفات، وإقامة مصانع للأسمدة، ومشروع استغلال خامات الذهب، إضافة إلى استغلال جميع الموارد الصناعية والسياحية والزراعية المتاحة لإنشاء مركز صناعي وتجاري وتعليمي وسياحي. فيما قال محسن الجبالي، رئيس جمعية مستثمري بني سويف (جنوب القاهرة) إن المشروع الذي يُنفذ بشراكة إيطالية هو أحد المشروعات القومية الكبرى التي تعول عليها الدولة لتحقيق تنمية مستدامة بمنطقة الصعيد، إلا أن الكثير من التحديات والمعوقات تفرض نفسها بقوة، ولعل أبرزها العمالة غير المدربة، والطرق غير الممهّدة، ناهيك بالبيروقراطية التي تواجه المستثمرين.



## فرنسا والخليج العربي



تحتفظ فرنسا بتاريخ طويل من العلاقات مع دول الشرق الأوسط، يعود إلى غزو نابليون لمصر عام 1798 والانتداب على سوريا ولبنان، والجهود التي بذلتها في إطار الأزمة العراقية قبل حرب الخليج عام 1991 وبعدها. ولقد ترسخت أسس هذه العلاقات بإقامة صلات سياسية واقتصادية وثيقة، وعبر عدد من الاتفاقيات الدفاعية التي أبرمت بين فرنسا وكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تحظى العديد من القضايا باهتمام مشترك لكل من فرنسا ودول المجلس مثل التطورات الراهنة في العراق، والوضع المضطرب في لبنان وفلسطين.

وفي ضوء هذه المصالح، استضاف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ندوة بعنوان «فرنسا والخليج العربي»، خلال الفترة 3 - 4 يونيو، ويضم هذا الكتاب مجموعة من البحوث التي قدمت خلال الندوة، عرض خلالها خبراء متخصصون أفكارهم حول مختلف أبعاد العلاقات القائمة بين فرنسا ودول المجلس، وسبل تطوير هذه العلاقات بما يحقق المنفعة المتبادلة بين الطرفين، ومن المسائل التي تمت مناقشتها خلال الندوة: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودور فرنسا في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، والسياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية في منطقة الخليج العربي، ووجهات نظر فرنسية بشأن العلاقات الراهنة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطور تاريخ العلاقات الثقافية بين فرنسا ودول الخليج العربية.

ويستهل الكتاب بتأكيد أن اهتمام فرنسا بمنطقة الخليج قديم العهد، ولاسيما مع الأهمية الاستراتيجية التي حظيت بها المنطقة حتى قبل اكتشاف النفط، ليزيد اكتشافه من أهمية هذه الدول، ويرصد الكتاب أربعة تحديات كبرى، على الصعيد الاقتصادي والسياسية والأمنية، تواجه المنطقة، تأتي في مقدمتها التنمية، إذ مع تزايد النمو السكاني ومطالبة الأجيال الشابة لحكوماتها بخلق فرص عمل لها، تبذل دول الخليج جهوداً ضخمة لتطوير البنى التحتية

وتنوع اقتصاداتها، فيما تقدم لمواطنيها فرص عمل جديدة، تتطلب المزيد من الاستثمارات.

ويرى الكتاب أن إقامة اتحاد اقتصادي في إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يمكن أن تكون خطوة لدفع عجلة التنمية في هذه الدول. ومن التحديات التي يستعرضها الكتاب أيضاً، الإصلاح في إطار العولمة، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، حيث وضعت دول الخليج تنفيذ هذه الإصلاحات في الاعتبار. وفي ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة، مثل الأوضاع في العراق، ما أفضى إلى ظهور نشاط من يسمون أنفسهم «الجهاديين»، فإن دول الخليج تقف أمام تحديات أمنية بادت للتعامل معها، خاصة المتعلقة بمواجهة الجماعات المتطرفة، ومن جهة أخرى يلقي تطور الأحداث في إيران بتداعياته على دول الخليج، فبرغم تحسن العلاقات بين إيران وجاراتها من الدول العربية، فإن هناك خلافات لم تحسم، كمسألة

العسكري الفرنسي مع دولة الإمارات العربية المتحدة، يعدّ الأكثر تطوراً بين سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال اتفاقيات الدفاع بين البلدين، وتحتل دولة قطر المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية تطور العلاقات العسكرية، بالرغم من كونها الدولة الخليجية المحورية على صعيد الوجود العسكري الأمريكي، إذ تستعين قطر بالخبرات الفرنسية في بناء قواتها الأمنية، فاحتلت فرنسا موقع الصدارة في عملية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية القطرية.

ويتحدث الكتاب عن نقاط ضعف تعانيتها دول الخليج الست، فهذه الدول برغم ما تمتلكه من أهمية استراتيجية ناجمة عما تنتجه من نفط وغاز، هذا عدا الاستقرار الذي بات عاملاً أساسياً في ضمان انتظام هذه الاقتصادات العالمية وسلاستها، وتحوّل المنطقة إلى مركز مالي من الطراز الأول إثر الانتعاش في القطاع المصرفي في دولها، فإن منطقة الخليج تعيش حالة من الهشاشة، نتيجة لعوامل من ضمنها مواجهة خطر الإرهاب، ووجود ملايين من العمال الأجانب على أراضيها، من الممكن أن يتحولوا إلى عامل تقويض لاستقرار هذه البلدان، والتوترات في المنطقة نتيجة الأوضاع القائمة في كل من العراق وإيران. وحول العلاقات الثقافية بين فرنسا ودول الخليج العربية، يتتبع الكتاب التحولات التي شهدتها نمط العلاقات الثقافية الفرنسية-الخليجية وطبيعتها، والذي شهد التحول الرئيسي بعد اكتشاف النفط، وانفتاح الخليج على العالم سياسياً واقتصادياً، وانسحاب بريطانيا من دول المنطقة أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وتعاضم تأثيرات العولمة دولياً، خاصة ثورة المعلومات والاتصالات، ما أسفر عنه الانفتاح في العلاقات الخليجية - الفرنسية، فباتت اللغة الفرنسية تُدرّس في المؤسسات التعليمية في المنطقة، وازداد التدفق الإعلامي والثقافي الفرنسي تجاه المنطقة، وارتفعت أعداد السياح الخليجيين المتجهين إلى فرنسا، وازدادت أعداد المبتعثين للدراسة في جامعات فرنسا، مقارنة بالسابق، وتوسع الانفتاح الخليجي تجاه الثقافة الفرنسية، حيث لم يكن على الدرجة نفسها في الجانب الفرنسي، فالجهود التي تبذلها فرنسا للانفتاح على الثقافة العربية ما برحت ضئيلة ومحدودة النطاق.

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، والغموض الذي يحيط بالبرنامج النووي الإيراني، الذي يثير مشاعر القلق لدى دول الخليج.

وعن السياسة الفرنسية في منطقة الخليج، يوضح الكتاب أن الدول الخليجية في المنظور الفرنسي، تمثل الشريك والطرف الرئيسي، لذلك فقد تكثفت جولات حوارهما السياسي، وتبنّت مواقف متقاربة إزاء كثير من القضايا الإقليمية، مثل الأوضاع في لبنان والعراق، كما رحبت فرنسا أيضاً بالإصلاحات التي أدخلتها دول الخليج العربية، خاصة في الحياة السياسية، فيما يشهد الطرفان شراكة اقتصادية من خلال الاتفاقيات المشتركة وعقود الشركات في مجالات عدة كالطاقة والمصارف، وحركة تجارية نشطة آخذة في التعاضم بين دول المجلس وفرنسا التي تستورد النفط والغاز الطبيعي بالدرجة الأولى من تلك الدول. وفيما يتعلق بالتعاون الثقافي فقد أبرمت فرنسا ودول خليجية اتفاقيات لإنشاء جامعات فرنسية في دول الخليج، كإقامة جامعة السوربون مقر تعليم لها في أبوظبي. وعن التعاون الأمني، فإنه يتركز في ثلاثة مسارات هي: دعم أنشطة مكافحة الإرهاب، والإسهام في تطوير القدرات الدفاعية لدول المجلس، والاستعداد للمشاركة في نظام حماية لأمن الخليج.

ويتطرق الكاتب إلى الدور الفرنسي في إدارة صراعات الشرق الأوسط، والقائم على مبدئين أساسيين في سياستها الخارجية هما: حماية مصالحها القومية، وإقامة علاقات ودية مع الدول الأخرى، ويوضح الكتاب أنه بات لزاماً على فرنسا أن تتقدم بإسهامات ذات شأن لإحلال السلام والاستقرار، وتوطيد أسس الديمقراطية والتنمية ومبادئ حقوق الإنسان في المنطقة، وتتقدم فرنسا الدول الأوروبية من حيث إسهامها في العمليات العسكرية والإنسانية، وتتعامل فرنسا مع كل صراع بطريقة محددة، وتبعاً للوضع الدولي السائد، وطبيعة العلاقات التي تربطها بالدولة ذات الصلة بالصراع، فهي تتحرك أحياناً على مستوى ثنائي كما يحدث في لبنان والعراق، أو ضمن مسار متعدد الأطراف كما هو الوضع مع إيران.

وفيما يخص السياسات الدفاعية والأمنية الفرنسية في الخليج، يشير الكتاب إلى أن مستوى التعاون